الجامعة الجزائرية بين السياسات المرسومة ودواعي الإصلاح

The Algerian University between the drawn policies and the reasons for reform

جنان الحاج*، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03
elhadjdjennane@gmai.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/10/12 تاريخ قبول المقال: 2021/11/02 تاريخ نشر المقال: 2021/11/11

الملخص:

مرت الجامعة الجزائرية على غرار المؤسسات العمومية في الجزائر، بمراحل عديدة، ساهمت في بلورة مفهوم جديد للتعليم العالي، من خلال ما رُسم من خطط سياسات إصلاح و تطوير لهذا القطاع الحساس، أملتها ظروف داخلية لحاجة البلاد لتخصصات جديدة، وأخرى خارجية كالعولمة ومقاييس الجودة المعمول بها دوليا. ولمواكبة التسارع التكنولوجي الحاصل في العالم، توجب على النظام السياسي في الجزائر رسم سياسات تعليمية من شأنها تدارك التأخر الرهيب للجامعة وما تفرزه من إنتاج علمي هزيل لا يرق للتصنيف المعمول به دوليا. والجزائر ليست مخيرة على السير قدما نحو توجيه سياسات إصلاح جادة تكفل لها النهوض بالجامعة الجزائرية والارتقاء بالبحث العلمي، ولعب دورها في خدمة بالمجتمع من خلال أنتاج عناصر بشرية فاعلة ومنتجة تساهم في تقدم البلاد اقتصاديا وثقافية ضمن أرضية اجتماعية خصبة وإرادة سياسية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الإصلاح السياسي، العولمة، الجودة

Abstract:

The Algerian University, along the lines of Algeria's public institutions, has been at several stages involved in the development of a new concept of higher education through plans for reform and development of this sensitive sector, dictated by internal conditions in which the country needs new disciplines and external disciplines such as globalization and international standards of quality. In order to keep pace with the technological acceleration of the world, Algeria's political system had to design educational policies that would make up for the terrible delays of the University and its poor scientific output, which did not meet the internationally recognized standards. Algeria is not in a position to move forward towards serious reform policies that will ensure the advancement of Algerian universities and scientific research. It will play its role in the service of society through the production of human actors and producers that will contribute to the country's economic and cultural progress within a rich social environment and genuine political will.

* المؤلف المرسل

Key words: University, reform Policies, Globalization, Quality.

مقدمة:

يرتبط الإصلاح في أي ميدان بمجموع القوانين والمراسيم المحددة لعمله ومجاله وحدود العلاقة بينه وبين غيره من الميادين، فميدان التعليم العالي في الجزائر مر بعدة إصلاحات ساهمت أولا في استقلاليته عن الطابع الإداري الفرنسي وانتقاله إلى البناء الذاتي النابع من جزائريته أصلا وثقافة وهوية، ثم السير نحو مجارات ما هو حاصل من تطورات نوعية على الساحة العالمية في محاولة من المشرع الجزائري أن تلعب الجامعة الجزائرية دورا في المنظومة العالمية للتعليم العالي.

ولأجل ذلك سعى النظام السياسي الجزائري لرسم سياسة عامة تعليمية تتجدد في كل مرة مع تجدد المتطلبات الداخلية و الخارجية، فالأولى تمليها حاجة البلاد لقوى بشرية مكونة تكوينا علميا في شتى المجالات، وخاصة مع ظهور خدمات مستحدثة تتطلب تخصصات جديدة وتكوين نوعي، أما الثانية فتفرضها العولمة من خلال منظومة علمية عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية للدولة ولا بالقرارات السياسية والتوجهات الاقتصادية والخصوصية الاجتماعية والثقافية، ولهذه المنظومة مقاييس جودة معينة يجب على أي جامعة الالتزام بها لكي تدرج ضمن قائمة الجامعات المعترف بجهدها العلمي والفاعلة في الساحة العلمية والمعرفية الدولية.

ولعل المتطلبات الخارجية تؤخذ بعين الحسبان أكثر من غيرها لدى صانع القرار في الجزائر عند رسم أي سياسة تعليمية، فإذا كان يسعى للنهوض بقطاع يعتبر العصب الأهم في المجتمع، فعليه بالعمل على تكوين قادة سياسيين وخبراء اقتصاديين وتقنيين فنيين يشكلون مخرجات العملية التعليمية الناجحة التي تعود بالفائدة على المجتمع والفرد، ما يحقق الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي داخليا، ويضمن دورا مهما كمكون من مكونات منظومة عالمية لا ترق إلا بالعلم، فهذه من الوظائف السامية التي تقدمها الجامعة كمؤسسة فاعلة في المجتمع.

انطلاقا مما سبق، تبرز الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في إعادة توجيه سياسات الإصلاح في الجامعة الجزائرية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، افترضنا، أنه كلما كانت سياسات إصلاح الجامعة الجزائرية متوائمة مع المتغيرات الدولية والمعايير العلمية العالمية زادت فرص خروجها من التخلف والانغلاق إلى التطور والانفتاح، اعتمادا على الوصف كمنهج للدراسة.

ولإثبات صحة هذه الفرضية نتبع المحاور التالية:

- المحور الأول: وظائف الجامعة الجزائرية.
- المحور الثاني: سياسات إصلاح الجامعة الجزائرية.
- المحور الثالث: العوامل المؤثرة في إعادة توجيه سياسات الإصلاح.

1- وظائف الجامعة الجزائرية:

لا يمكننا الحديث عن أي جامعة في العالم إلا إذا انطلقنا من وظيفتها المنوطة بتأديتها خدمة للمجتمع والفرد، والجامعة الجزائرية لا يمكنها أن تنجح في تأدية رسالتها العلمية والمجتمعية، إلا إذا نجحت في مهامها المسندة إليها. وفي هذا المحور سنشير إلى أهم هذه الوظائف وإن كانت مشتركة بين جميع جامعات العالم.

1.1- التعليم والتدريس:

يعتبر التعليم أو التدريس أو التدريب أولى وظائف الجامعة، فمن المتوقع أن تقوم الجامعة بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي.[1]

فمن خلال هذه الوظيفة توفر الجامعة وسائلها المادية والمعنوية للطالب من مؤطرين أساتذة وخبراء وتجهيزات تقنية، من مخابر وحقول تجارب وفق منهجية علمية تراعي الخصائص والحاجات المجتمعية والانتماء الحضاري بما يتساير مع التطورات الحاصلة في مجال الاكتشافات العلمية على الساحة العالمية.

وهناك من يسميها بالوظيفة المهنية، لأن الطالب الجامعي ومن خلال هذه الوظيفة قد تم إعداده مهنيا بمقتضى الإلمام بمناهج جامعية أو عالية عاما بعد آخر حتى يصل إلى المستوى الذي يؤهله الترخيص بمزاولة مهنة معينة في المجتمع.[2]

فالتدريس يهدف إلى إعداد أجيال جديدة من الباحثين والعلماء تحقيقا لمزيد من المعرفة والمحافظة عليها من خلال تدريب الطلبة على الاضطلاع بأداء هذه الوظيفة السامية، وبناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعل منه فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.

فإذا كانت وظيفة الجامعة تتمثل أساسا في المحافظة على المعرفة القائمة ونقلها إلى الأجيال، فإن التعليم ليس مجرد تقديم معلومة، أنما هو تكوين ذهنية علمية قادرة على جمع المعلومات من المصادر وإعمال العقل فيها وحل المشكلات بعرض البدائل وتصور الحلول.

تعمل الجامعة دوما على تجديد نظمها وبرامجها التعليمية لتبقى وثيقة الصلة بالمجتمع الذي تنتمي إليه وذلك لتلبية حاجاته من الكوادر الفنية، فبالتعليم تتمكن الجامعة من مجاراة السرعة الحاصلة على مستوى التكنولوجيا والمعلوماتية، فهي منطلقات تقدم المجتمعات.

2.1 – البحث العلمي

بما أن الجامعة صار لا يقتصر دورها على المحافظة على العلم ونقله من جيل لآخر، صار من واجبها المساعدة على إنتاج هذه المعرفة من خلال البحث لتكوين رأس مال بشري وثقافي قادر على مواجهة تحديات العصر والعولمة.

بات البحث العلمي في الجامعة من أهم الوظائف المنوط بها إنتاج المعرفة وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين فصار بذلك المعيار الذي تقيم به الجامعات من حيث مستوى تقدمها العلمي.

فالبحث العلمي عملية فكرية يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة لتعميم المشاكل المماثلة.[3]

كما يعرف على أنه نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب لتقصي الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة لمعرفة الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.[4]

فالبحث يعتبر أسمى وظائف الجامعة وأهمها على الإطلاق، من حيث إعداد الباحثين المهتمين بالشأن العلمي من جهة ومن جهة، توفير الإمكانات المادية من مخابر وورش وتجهيزات، وإمكانات معنوية من حيث توفير الجو المساعد على البحث وتهيئة الظروف الإيجابية من حوافز مالية تشجيعية وتسهيل معاملاتهم الإدارية في ضمان حرية التنقل بين الجامعات والقطاعات الأخرى.

لكن هذا لا يتأت للجامعة كمؤسسة علمية خاضعة لنظام سياسي معين كباقي مؤسسات الدولة فنشاطها ودرجة مساهمتها في عجلة النمو عموما يتحدد من خلال السياسة العامة للدولة وما ترسمه هذه الأخيرة من سياسات قطاعية تحدد وتنظم مجال وحدود عمل الجامعة وما توفره الدولة من إمكانات في سبيل تشجيع السياسة البحثية في الجامعة.

البحث العلمي مسؤولية مكونات الجامعة من أساتذة وطلبة، بدعم من الدولة وبعض رجال الأعمال المهتمين، فالجامعة هي المؤسسة الوحيدة التي تتوفر فيها الموارد الفكرية والبشرية المؤهلة للبحث العلمي والتي تعمل بشكل منتظم ومنضبط، ما يمكنها من تقديم الاستشارات لكافة القطاعات الأخرى.

3.1- خدمة المجتمع و تنميته.

بما أن الجامعة مركب أساسي في المجتمع، فهي بذلك تؤثر فيه وتتأثر به، من خلال التداخل والتفاعل بينهما.

فالمجتمع هو الذي أوجد الجامعة لخدمة وترقية أفراده و تنمية مقدراته، وذلك من خلال ما توفره الجامعة من علماء و مثقفين و كفاءات قادرة على إحداث نقلة نوعية في مسيرة تطور المجتمع وازدهاره.

وتعمل الجامعة أيضا على فهم المشكلات الشخصية والأسرية والاجتماعية للأفراد ومساعدتهم على حلها من خلال علمائها ومفكريها.[5]

ويرى "عبد الله بوخلال" أن الجامعة هي القادرة على احتواء التراث الوطني والقومي والعالمي والعمل على إحيائه بفضل ما تكتنزه من مفكرين وأساتذة وباحثين.[6]

وتبقى الجامعة مؤسسة اجتماعية جامعة لمختلف الطاقات البشرية المتنوعة والثقافات والمشارب الفكرية التي وإن أتيح لها الاندماج والتفاعل الحقيقي مع بقية المؤسسات الاجتماعية، إلا وتجسدت وظيفة الجامعة في النهوض بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الراقية التي أخذت بيد مثقفيها وعلمائها فأخرجوها من براثن الجهل والتخلف. عكس المجتمعات التي ضيقت على مفكريها وأخرتهم وقدمت عليهم الجهلة و أصحاب

النفوذ فصاروا يرسمون سياسات عامة مخربة لأوطانهم و ثروات شعوبهم، حال الكثير من الدول العربية ومثيلاتها من دول العالم النامي.

فمجالات خدمة الجامعة للمجتمع كثيرة ومتعددة، من خلال المعاهد الزراعية والتجارية والتكنولوجية الصناعية الطبية والاجتماعية والفنية، وكذا ما تقدمه من عمالة للقيام بالمهام الخدماتية في الإدارة والصحة والسكن وغيرها.

فنجد أن التدريس دون إجراء بحوث ميدانية وتجريبية تجميدا لعضو هيئة التدريس، فلا جديد ولا حداثة في عمله، والاستمرار في البحث العلمي لا يتم إلا من خلال الإطلاع والتحديث ووضعه في إطاره التربوي الفكري المجتمعي دون الإحساس بقضايا ومشكلات المجتمع وضياع لطاقات الجامعة البشرية والمادية والعلمية.[7]

2- سياسات إصلاح الجامعة الجزائرية:

يرتبط الإصلاح في أي ميدان بمجموع القوانين والمراسيم المحددة لعمله ومجاله وحدود العلاقة بينه وبين غيره من الميادين، فميدان التعليم العالي في الجزائر مر بعدة إصلاحات ساهمت أولا في استقلاليته عن الطابع الإداري الفرنسي وانتقاله إلى البناء الذاتي النابع من جزائريته أصلا وثقافة وهوية، ثم السير نحو مجارات ما هو حاصل من تطورات نوعية على الساحة العالمية في محاولة من المشرع الجزائري أن تلعب الجامعة الجزائرية دورا في المنظومة العالمية للتعليم العالي.

وهنا قسم بعض المتابعين والمهتمين مراحل إصلاح الجامعة الجزائرية إلى ثلاث محطات كبرى، تبدأ بعد الاستقلال مع بداية أول تشريع جزائري والمتوج بدستور 1963. حيث لا يمكن فهم أي مرحلة وتحليلها دون الرجوع إلى سابقتها، فأي مرحلة لاحقة تعتبر تدارك أو تصحيح لمرحلة سابقة أو إلغائها تماما.

1.2 – النشأة و الاستقلالية:

وتمتد هذه المحطة من 1963 إلى غاية 1998. كانت أولى النصوص التنظيمية الجزائرية التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، كان المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية، فبموجب هذا المرسوم أُحدِثت وزارة التربية الوطنية، ونجد من بين أحد مديرياتها مديرية التعليم العالي التي يمكن اعتبارها النواة الأولى لمرفق التعليم العالي والبحث العلمي الذي سيظهر بعد حوالي عشر سنوات.[8]

وقد قسمت هذه المديرية إلى هياكل، وقد حاول المشرع التعرض بشيء من التفصيل إلى كل هيكل ومصلحة إدارية والمهام الموكلة إليها، من خلال المرسوم 185/67 المؤرخ في 24 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية.

وما يحسب لهذا المرسوم هو أنه جعل مديرية التعليم العالي داخل وزارة التربية تتمتع باستقلال مالي وانفرادية في تسيير الحياة المهنية لأساتذة التعليم العالي، وقد استمر العمل بهذا المرسوم إلى غاية 1971 أين استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولما كان الموروث الفرنسي متأصلا في التعليم في جميع مراحله، الإعدادي والثانوي كان كذلك في التعليم العالي، لأن الأول والثاني هما من مدخلات الجامعة توجب على المشرع الجزائري إعطاء صبغة جزائرية باللغة والثقافة المحلية والتخلص من كل دخيل على المجتمع الجزائري.

فصدر المرسوم 35/71 [9] المؤرخ في 26 جانفي 1971 والذي من خلاله ارتقت مديرية التعليم العالي إلى هياكل وأجهزة إدارية موضوعة تحث سلطة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وصادفت مرحلة ما بعد إصلاح 1971 بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1973/1970) وهي مرحلة كما قلنا لإعادة النظر في محتوى التعليم الفرنسي ومحاولة إصلاح شامل لهذا التعليم.

وتلاه مخطط رباعي آخر (1977/1974)، حيث كان أكثر طموحا وصلة بمستويات التنمية على العموم.[10]

ومن بين أهم ما ميز هذه المحطة هو وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 والتي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني.[11] تسعى من خلالها إلى زيادة عدد الطلبة وكذا التخصصات و المنشآت، وتحسين مردودية التعليم العالي، سواء على مستوى البنية التحتية أو الموارد البشرية.[12]

وقد سعى إصلاح 1984 كذلك إلى توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية، والحفاظ على 07 جامعات كبرى.

كما شملت الأهداف كذلك، تحقيق التوازن الجهوي وتأكيد مبدأ الديمقراطية بعد ظهور الاختلالات فيما يخص التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي والمدرسين والطلبة الملتحقين.[13]

بالإضافة إلى ديمقراطية التعليم، أكد الإصلاح على التعريب وخاصة في العلوم الاجتماعية وبعض التخصصات العلمية الأخرى.

وقد شهدت هذه المحطة – وخاصة في العشرية الأخيرة منها – تذبذبا وعدم استقرار من حيث التعديلات التي مست التنظيم الإداري الداخلي للإدارة المركزية، ما أثر على المناخ العام لعمل الوزارة. وفي الجدول التالي يتضح لنا حجم الخلل وعدم التوازن، إذ تقريبا كلما تم تعيين وزير على رأس قطاع التعليم العالي، كانت أولى مهامه مراجعة وتعديل النظام القديم.[14]

جدول رقم: يوضح التعديلات التي طرأت على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اسم وشكل الإدارة المركزية	المرجع القانوني	عدد المديريات
مديرية التعليم العالي بوزارة التربية الوطنية	مرسوم ت رقم 121/36	مديرية واحدة
مديرية التعليم العالي بوزارة التربية الوطنية	مرسوم ت رقم 185/67	مديرية واحدة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 35/71	04 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 116/81	09 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم مؤرخ في 1985	09 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 83/89	08 مديريات
الوزارة المنتدبة للبحث العلمي	مرسوم ت رقم 393/90	03 مديريات
وزارة الجامعات	مرسوم ت رقم 116/91	09 مديريات
أمانة الدولة للتعليم العالي	مرسوم ت رقم 489/92	01 مديرية
الوزارة المنتدبة للجامعات والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 233/93	01 مديرية
وزارة التعليم العالي والبحث العملي	مرسوم ت 261/94	10 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العملي	مرسوم ت رقم 399/98	10 مديريات

المرجع: بن علي أمحمد، إدارة التعليم العالي الجزائر دراسة تحليلية تطبيقية مرجع سابق ص 112.

من خلال الجدول، يتضح جليا عدم الركون إلى مفهوم واضح وقار يحدد الوضعية القانونية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، فهو يتغير من مرحلة إلى أخرى وفق رؤية كل وزير يعتلي القطاع من جهة، ومن جهة أخرى، وفق التطورات الحاصلة على الساحة السياسية والاقتصادية.

ويعقب إصلاح 1984 كمرحلة فاصلة، مرحلة أخرى لا تقل أهمية عنها عبر عنها المرسوم التنفيذي رقم 253/98 [15] المعدل والمتمم للمرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتضمن القانون النموذجي للجامعة، ويهدف هذا النص بالأساس إلى إعادة تنظيم الوحدات القاعدية للجامعات في شكل كليات تعتمد المقاييس الشائعة على مستوى الدولي، والتي تسعى لتحقيق بعض الأهداف، نذكر منها:

1. جمع تخصصات متقاربة في كلية واحدة.

2. العقلانية في استغلال الوسائل المادية والبشرية.
3. أن يجعل من الجامعة الجزائرية في توافق وتجانس مع غيرها من جامعات العالم، ما يساعد عي تبادل الخبرات وتسهيل التعاون.

2.2- إعادة البعث

وتبدأ هذه المرحلة من 1999 إلى غاية 2003، أين تكرست سياسة الانفتاح على العالم وفق مقتضيات العولمة، واعتماد التوجه الليبرالي في الميدان الاقتصادي على مستوى التعليم العالي، وضرورة إعادة تقييم السياسة التعليمية ولعل هذا ما حاول المشرع الجزائري تجسيده من خلال القانون التوجيهي رقم 05/99 [16]، والذي حدد وظائف التعليم العالي في سياق الانفتاح، ليتماشى مع التوجه العالمي المبني على اقتصاد المعرفة وانفتاح الجامعة أكثر فأكثر على محيطها الإقليمي والدولي السوسيو إقتصادي، إضافة إلى التأكيد على الجانب الكيفي لمخرجات التعليم العالي.

وقد جاء القانون بـ 65 مادة موزعة على سبعة أبواب:

- باب المبادئ العامة للتعليم العالي.
- باب التكوين العالي (التدرج وما بعد التدرج) والشروط وآليات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- باب البحث العلمي، ومساهمته في التطوير التكنولوجي وتعزيز الطاقات الوطنية، تحفيز الابتكار والاختراع.
- باب إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع علمي، ثقافي مهني متمتعة باستقلال مالي وشخصية معنوية تمكنها من تحصيل مداخيل من خلال ما تقدمه من خدمات للقطاع الاقتصادي.
- باب مستخدمي التعليم العالي وما يحدده من حقوق وواجبات.
- باب الحرم الجامعي وتكريس حرية الفكر والبحث والابداع للطالب والأستاذ.
- باب الأحكام الانتقالية والنهائية بتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات عمومية ذات طابع علمي، ثقافي مهني، وكذا حمايتهم من السياسة الإيديولوجية.

ومن بين أهم الأهداف التي سطرها هدا القانون نذكر:[17]

- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب المعرفة والمعلومات وتطويرها.
- رفع المستوى العلمي والمهني والثقافي للمواطن.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عبر تكوين إطارات في كل المجالات.
- الترقية الاجتماعية، والعدالة للجميع من أجل الحصول أسمى أشكال العلم والتكنولوجيا.
- التأكيد على الطابع الوطني لشهادة التعليم العالي والتي تمنح نفس الحقوق لحامليها.

ويمكن أن نجمل أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون التوجيهي[18] والمتمثلة في مستويين الأول على مستوى الهياكل، وتندرج تحته عدم الاستقلالية الإدارية أين تطبق وإلى أبعد الحدود الوصاية الإدارية الممارسة عليها من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي – وفقا للمادة 38 منه – وهناك عنصر المشاركة في تسيير الهياكل، فحسب المادة 34 منه، يشترك كل من ممثلي الدولة (مدراء ومستشاري، الوزير)، ممثلين منتخبين من الأساتذة الأعلى درجة، وكذا ممثلي الطلبة. يتشاركون كلهم في مجلس الإدارة الذي يشرف على تسيير الهيكل الجامعي، إضافة إلى ذلك هناك الحرية الحرية الجامعية والتي ركز عليها الباب السادس من القانون، والذي خصص جل مواده في تحديد ماهية الحرية الجامعية للطالب والأستاذ، وحدود هذه الحرية والسهر على نشر حرية الفكر والبحث والإعلام والتعبير وحق التجمع الذي لا يخل بالنظام العام للهيكل الجامعي.

أما المستوى الثاني هو المستوى البيداغوجي، والذي تندرج تحته عناصر محددة، كإعداد البرامج البيداغوجية، والتي تشرف عليها الوزارة الوصية مع منح سلطة جد محدودة للمؤسسات الجامعية في هذا الشأن، ولعل هذا من بين ما يؤخذ على هذا القانون. وعنصر يهتم بشهادة التعليم العالي، فالمادة 20 منه تعتبر" شهادة التعليم العالي دبلوما وطنيا " وأن وزارة التعليم العالي المخولة الوحيدة بمنحها، أما العنصر الأخير فيتمثل في تعدد التخصصات، فالمادة 33 من ذات القانون تنص على أن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني هي مؤسسة تعليمية متعددة التخصصات، فتعدد التخصصات حسب المشرع يفتح المجال واسعا أمام رغبات الطالب الجزائري في اقتحام علوم متنوعة ومختلفة.

ولعل أبرز المبادئ المكرسة بموجب هذا القانون التوجيهي، المساواة في الالتحاق بمرفق التعليم العالي، وهو في الأصل مبدأ دستوري، فقد نصت المادة الرابعة في فقرتها الثالثة، على أن يساهم مرفق التعليم العالي في الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ بالالحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا في كل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة، كما أكدت المادة 35 فقرة 03 على مجانية التعليم لجميع من تتوفر فيهم شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

3.2- التغيير الجذري

وتبدأ هذه المرحلة انطلاق من 2004 إلى يومنا، حيث لم يمض على تطبيق القانون التوجيهي 05/99 إلا سنوات قليلة حيث كان قاعدة إصلاح حقيقية، حتى جاء ما يعرف عالميا بنظام LMD الذي وعلى غرار العديد من دول العالم تبنته الجزائر كمطية لإصلاح التعليم العالي، وكان يمثل آخر محطات الإصلاح والذي شكل ثورة حقيقية على سابقيه، وعوّض النظام القديم (الكلاسيكي) نتيجة ما شاب القوانين السابقة من عيوب ونقائص من جهة، ومن جهة

ضرورة مساير ما هو حاصل من ثورات علمية على الساحة الدولية والتزام الجامعة بالمشاركة الفعالة في هذه الثورة من خلال مخرجات تساعد في زيادة النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وقد شُكلت لهذا الصدد الجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، لإعداد وتطبيق تغيير جذري وإصلاح شامل وعميق، عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية المصادق عليها من قبل مجلس الوزراء في: 20 أفريل 2002 في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع (2004-2013).

ولقد شرعت الجزائر في تطبيق نظام LMD بعد صدور المرسوم التنفيذي 371/04 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة [19]، وقد أعدت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تقريرا حول العوائق التي تعاني منها الجامعة والتي أدت بالضرورة إلى التخلي عن النظام القديم وتبني الجديد، ومن بين أهم النقاط نذكر:[20]

- الالتحاق بالجامعة يعتمد على توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل كبيرة، وانسدادات تجسدت في النسب العالية للراسبين وإقامة مطولة للطلبة في الجامعات.
- نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة، أفرز تسربات معتبرة زادت من حدتهاالآثار السلبية لإعادة التوجيه والتي تنتهي بالرسوب.
- نظام تقييم أثقل وتعطل التقييم الفعلي للبرامج التعليمية.
- توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم مع مختلف شعب البكالوريا.
- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل، ودورات الامتحانات المضاعفة والمطولة ما يعيق الطالب على العمل الفردي.
- مسارات تكوينية مغلقة، وأحادية التخصص.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين ما بعد التدرج وهجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.
- لم تسمح التكوينات أحادية الاختصاص بالحصول على ثقافة عامة وتكوين متنوع، رغم أنهما ضمان لكل انفتاح اقتصادي.

هذه النقائص وأخرى سعى المشرع لتداركها من خلال انتهاج منحى جديد مغاير لما هو عليه الحال في نظام التعليم العالي، على الرغم من الإحداثات التي أدخلها عليه منذ مرسوم 121/63 إلى غاية قانون 05/99.

ويرى متابعون للشأن التربوي أن هذه الإصلاحات ألحتها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وجهها الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل في العالم.

ولعل من بين أهم الأهداف التي سطرها المشرع من خلال تكريس هذا الإصلاح الجذري نذكر[21]:

- ضمان تكوين نوعي وفعال، مع الاستجابة للطلب على التعليم العالي.
- تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع المهن والحرف.
- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
- الانفتاح على التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحث.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة.

وتعتمد هيكلة هذا النظام على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة:

- ✓ شهادة ليسانس: بكالوريا + 03 سنوات
- ✓ شهادة ماستر: بكالوريا + 05 سنوات.
- ✓ شهادة دكتوراه: بكالوريا + 08 سنوات.

جاء هذا الأصلاح لترسيخ طابع المرفق العمومي للمؤسسة الجامعية وتكريس الخدمة العمومية للتعليم العالي، وتعزيز ديمقراطية الالتحاق به مع الحرص على تمكين الجامعة الجزائرية من ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية، ويرفع التحديات العديدة الناجمة عن التحولات الكبرى في العالم، كما يهدف هذا الإصلاح كذلك إلى إشراك الجامعة وإدماجها في محيطها الإقتصادي والاجتماعي لضمان تكيف أكبر للمتخرجين مع التطورات التي عرفتها المعارف والعلوم، وكذا المهن الجديدة المختلفة، وتحقيق تناغم مع المحيط السوسيو–إقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل، وكذا تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها، بالإضافة إلى إرساء أسس الحكامة والرشادة المبنية على المشاركة والتشاور.[22]

كما يركز هذا الإصلاح على مقاربة جديدة للعلاقات العلمية والبيداغوجية " الطالب، الأستاذ، الجامعة" ضمن مسعا يضع الطالب في قلب جهاز التكوين ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي يقع عليه تعريف عملية التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صياغة سياستها التطويرية.[23]

3- العوامل المؤثرة في إعادة توجيه سياسات الإصلاح.

الملاحظ أن المشرع الجزائري أعاد توجيه سياسات التعليم منذ الاستقلال بغية إصلاحها تماشيا مع متطلبات الأوضاع الراهنة والمستجدة مع كل ظرف داخلي أو خارجي، تبعا لمؤثرات ودواعي تحتم على المشرع الأخذ بها والتجاوب معها تجنبا لعزلة الجامعة عن محيطها المحلي والإقليمي والدولي. وهنا ركزنا على ثلاث عوامل، الأول محلي يتعلق بالدوافع الداخلية، والثاني بمدى تأثير العولمة على الإصلاح والثالث يركز على الجودة كمقياس عالمي لتقييم إنتاج الجامعة الجزائري.

1.3- العامل المحلي:

أي الظروف الداخلية التي أخذت بعين الاعتبار في كل مرة في عملية إصلاح التعليم العالي، يبدو واضحا الدور الريادي والمسؤولية القومية للجامعات ومؤسساتها البحثية، باعتبار مسؤولة عن قيادة حركة التنمية والتقدم في المجتمع، وفى إتباع الأسلوب العلمي في تشخيص أسباب المشكلات المتعددة التي يواجهها المجتمع، وصياغة وتطبيق الحلول والمقترحات العلمية لمواجهتها، ومتابعة عمليات التطبيق وتقويمها والتوصية بما يجب في إطار تصحيح المسار عند الحاجة.[24]

بالإظافة إلى توجهات أخرى نذكر منها[25]:

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التعليمية إدراج مفهوم الديمقراطية وتزويد الأفراد بروح المواطنة، خدمة للمجتمع وتغذية للروح الوطنية.
- التخلي على الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز، والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق لذا كان من الضروري تحضير الأجيال الصاعدة للتكيف مع الوسط التنافسي.
- الزيادة السريعة في عدد السكان وانخفاض نمو قطاعات الانتاج المختلفة.

وفيما يخص الجامعة كهيكل تنظيمي فقد تداخلت مجموعة الدوافع وإن كانت لا تقتصر على الجزائر كدولة، أدت إلى ضرورة تجديد سياسات الإصلاح، فنذكر منها[26]:

- توسع أنظمة التعليم العالي حيث عرفت أنظمت التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في زيادة عدد المسجلين في التعليم العالي.
- تنوع العرض، حيث رافق توسع التعليم العالي، تنويعا في العرض، أين ظهرت أنواع جديدة من المؤسسات ... كما تزايدت الخدمات الخاصة وظهرت أنماط جديدة للنشر

وعموما قد جاء اختيار الجزائر لهذه الإصلاحات بعد معاينة وتشخيص معمق للمنظومة الجامعية انتهى إلى: [27]

- وجود اختلال هيكلي تراكم عبر السنين جعل الجامعة الجزائرية متأخرة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

- عدم قدرة التكوين العالي على الاستجابة بنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيا، وظاهرة عولمة الاقتصاد.
- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية والتي لا تتوافق بيأتها التعليمية القديمة مع البيئة الحالية، خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضتها بيئة تعليمية سماتها المعرفة و أساسها المورد البشري.

من بين أهم تلك المجالات والمشكلات التي تبدو دائما في حاجة ماسة لهذا الدور، ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي، واختلال التوازن بين متطلبات سوق العمل في التخصصات النظرية والعملية، وتدني مستويات المهارة الفنية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في مجالات التكنولوجيا الحاسوبية واللغات الأجنبية، والمشكلات العامة المرتبطة بارتفاع معدلات وسرعة التغيير الاجتماعي وآثاره المعقدة. وهى كلها مشكلات وتحديات تبرز من جديد أهمية ارتباط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمجتمع.[28]

يتضح لنا أن أي إصلاح لمنظومة التعليم العالي تتأثر بالعامل الدخلي، الذي تتعدد مداخله تبعا للمستجدات السياسية كمنظومة الحكم، وللأوضاع الاقتصادية من حيث زيادة الإنفاق والقدرة على تلبية الجامعة لسوق الشغل، إظافة إلى تأثر الجامعة بمحيطها الاجتماعي والثاقفي من حيث مستوى الوعي المجتمعي بوظائف ومهام الجامعة، وكذا ترجمتها لألوان الطيف الثقافي المتنوع للبلاد.

2.3- عامل العولمة.

تعتبر العولمة من أهم عوامل التأثير على توجيه السياسات العامة لأي دولة في العالم، وبالخصوص النامية منها، وتعتبر الجامعة كمؤسسة عمومية ميدانا خصبا لهذا المؤثر. فالسياسة العامة القطاعية التي تُعنى بالتعليم العالي تتأثر بشكل مباشر بالنسق العالمي، وما يمليه على المشرع في رسم وكذا صياغة السياسة العامة التعليمية.

اختلف العديد من المفكرين حول تحديد مفهوم العولمة، فهي عند البعض جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ديموغرافية صارمة تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة وتفردها وتميزها عن غيرها، إظافة إلى حماية ما يداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، أما اللامحدود، فالمقصود به العالم، أي الكرة الأرضية، فالعولمة إذن تتضمن إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وتترك الأمور تتحرك عبر العالم وداخل فضاء الكرة الأرضية.[29]

والتعليم لم يكن بمغزل عن هذه الموجة، فقد جرفته العولمة وجعلت منه سلعة بطابع تجاري تسويقي وصارت أهميته تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارا يحقق عائدا ماديا متأثرا بنظام اقتصادي عالمي قائم على نوع جديد من الليبيرالية، وهذا كله في ظل التراكم والنمو العالمي والتكنولوجي والمعرفي المتسارع، حيث

تشابكت الثورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية مع الأوضاع السياسية والإقتصادية بالإنفتاح وحرية التجارة والمنافسة.[30]

- ومن بين أهم الآثار التي تخلفها العولمة على قطاع التعليم العالي بالخصوص نذكر:
- إن التطور العلمي الذي يحدث في إطار العولمة يتم بسرعة وبمعدلات مضاعفة، كنتيجة لثورة الاتصالات وسرعة نقل الخبرة التكنولوجية مما يساعد على إحداث قفزات نوعية لعملية التصنيع والتطبيق التكنولوجي.[31]
- الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة والكفاءة في الآداء وتعظيم العائد وتأكيد الربح وفق منظور " ثقافة السوق الكونية " والتي انعكست بشكل واضح على التعليم من خلال التوجه إلى تعميم منظور مقاولاتي وتسليعي لوظيفة الأنظمة التعليمية والتكوينية.[32]
- ظهور أنظمة تعليمية عابرة للحدود، مما يضرب المنظومة السابقة للدولة عرض الحائط، وذلك باستحداث وسائل عملية جديدة من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات معلماتية وتكوين عن بعد ودروس افتراضية، ولعل ما ساعد على ذلك أوضاع طارئة قد تمر على بعض الدول كجائحة كوفيد 19 التي حتمت على جميع دول العالم انتهاج هذا السبيل مرغمة لا بطلة.
- كما يتجه البعض إلى أن عولمة أو تدويل التعليم العالي يراعي عاملين داخلي وخارجي[33]، أما الداخلي فيتكون من الاستراتيجية والاتجاهات المصممة بهدف إعطاء البعد الدولي لتجربة الحرم الجامعي المحلية، حيث يتم ذلك من خلال تضمين المنظورات العالمية والمقارنة في المنهاج الدراسي، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس في جامعات أخرى. أما العامل الخارجي، فيتمثل في إرسال الطلاب للدراسة إلى الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخرى أو الدخول في شراكات بين المؤسسات التعليمية.
- من آثار العولمة على إصلاحات التعليم العالي في الجزائر، ضرورة التماشي مع ما يسمى بإتفاقية تجارة الخدمات General Agreement for Trade and services (GATS/AGCS) الموقعة عام 1194 بمراكش، والتي اعتبرت أن حوالي ثلثي الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات الصناعية تندرج ضمن قطاعات الخدمات، وفيه أدرجت خدمات التعليم والتربية والتكوين والتدريب بكل أنواعها ومستوياتها، مع أن خدمات التعليم والتربية خدمات لا مادية.[34] وإن كانت هذه الاتفاقية غير ملزمة لكل الشروط إلا أن عولمة بعض المهن وزيادة الحراك المهني أدت إلى زيادة الضغط على الدول ومؤسسات التعليم العالي لإنتاج شهادات معترف بها على مستوى سوق العمل الدولية.[35]

- تحول وظيفة التعليم العالي إلى دور اقتصادي يعتمد على ما يقدمه من خدمات تعليمية أو بحثية وفق متطلبات سوق العمل الذي تفرضه احتياجات سوق العمل والمؤسسات في إطار الجدوى الاقتصادية النفعية، دون الأخذ بعين الاعتبار وظيفة بناء الإنسان قيميا واجتماعيا بالقدر الكافي المطلوب.[36]

ولهذا فإن على المشرع الجزائري مجارات هذا التسارع الحاصل على الساحة العالمية، ولمسايرة هذه التحولات وتحقيق الأهداف سابقة الذكر، يجب أن تتجه وظيفة التعليم العالي بوجه محدد إلى ضرورة تكوين عقل متجدد نحو تنظيم مجتمع متجدد في عالم متجدد.[37]

وبما أن العولمة حتمية لا مناص من التحرر منها، كان لزاما على المشرع الجزائري رسم سياسات تعليمية تتلاءم والتسارع الكبير للتطور الحاصل على المستوى التعليمي، وأن يجدد في كل مرة سياساته بتجدد الظروف و المستجدات الدولية، مع الحفاظ على خصوصية البلاد من ثقافة مجتمعية تحفظ للجزائر هويتها العربية والإسلامية وتجدد وتطور من معتقداتها الفكرية كي لا تكون في عزلة عن العالم، فالدولة التي لا تبادر بإصلاح نفسها وفق خصوصيتها جاءها الإصلاح غصبا وفق نسق دولي لا يعير للدول أي خصوصية.

3.3- عامل الجودة

إن التوجه نحو جودة التعليم العالي من بين أهم العوامل المؤثرة والموجهة للمشرع الجزائري في إصلاحاته لهذا القطاع الحساس والارتقاء به قصد تحقيق طموح الطلبة في الولوج إلى سوق العمل، والباحثين في إشراك خبراتهم مع جامعات دولية أخرى.

كمفهوم مبسط للجودة نجد هيئة المواصفات الدولية ISO تعرفها على أنها مجموعة الصفات والخصائص المميزة لسلعة أو لخدمة ما، والتي تمكنها من تلبية حاجات ورغبات العملاء أو المعروفة ضمنيا.[38]

كما عرفتها الجمعية الأمريكية لظبط الجودة ASQC والمنظمة الأوربية لظبط الجودة EOQC بالمجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة.[39]

وهي كذلك إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة، تكون قادرة من خلالها على الوفاء بإحتياجات ورغبات عملائها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز لها.[40]

وقد انعكست الجودة كمقياس على الجامعات والتعليم العالي بشكل عام، كونه قطاع فاعل يتوجب عليه مواكبة التسارع على غرار باقي القطاعات، ففي مؤتمر اليونسكو 1998 تحدد أن الجودة في التعليم متعددة الأبعاد، حيث ينبغي أن تشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية

البحوث العلمية، الطلاب، المباني، المرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا.[41]

تتعدد التعاريف حول جودة التعليم العالي من مدرسة إلى أخرى، وهي تشترك في قواسم ترتكز على تقديم أحسن خدمة لتوفير أجود منتوج، وهنا على المشرع الجزائري الأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تفرضها إدارة الجودة في الإقدام على أي إصلاح يمس قطاع التعليم العالي والجامعة بالخصوص. فمن بين أبرز المعايير التي يجب أن تتبعها لمواكبة تطور الجامعات العالمية نذكر ما جمعه بعض الباحثين[42]:

- معايير جودة عضو التدريس.
- معايير جودة الطالب.
- معايير جودة المناهج الدراسية.
- معايير جودة البرامج التعليمية.
- معايير جودة طرق التدريس.
- معايير جودة تقويم الطالب.
- معايير جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.
- معايير جودة الإمكانيات المادية.
- معيار تقييم جودة الأداء، والذي يتحقق من خلال تقييم كل المعايير السابقة لضمان جودة التعليم العالي وتحقيق التقدم والتميز.

من خلال هذه النقاط نستنتج أن الوصول إلى جودة التعليم العالي تستهدف الجانب الإداري من حيث كفاءة المسيرين، والبرامج والمناهج من خلال توافقها مع متطلبات التكنولوجيا وتطوير قدرات الطلبة، وكذا هيئة التدريس وقدراتهم ومهاراتهم التي تحفز الطالب وتهيئه للمشاركة الإيجابية في العملية التعليمية و مساعدته على البحث العلمي القابل للتجسيد، إظافة إلى جانب التمويل وضرورة ترشيد الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية.

وبذلك تعتبر الجودة عاملا مهما في توجيه المشرع أو راسم السياسة العامة التعليمية ومتخذ القرار فيها إلى إدخال تعديلات جذرية على نظام التعليم العالي الحالين فمن دون هذه الآليات أو المعايير لا يمكن للجامعة الجزائرية أن تحقق أهداف السياسة العامة للدولة، وتجسيد الدور المنوط بها للمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، وأخذ زمام المبادرة في توجيه المجتمع والنهوض به من خلال ما توفره له من خدمات علمية ونتاج معرفي يواكب ما يشهده من تغيرات متسارعة مست جميع الميادين الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على الخصوصية الجزائرية في هذه العملية الإنتاجية، أي تكوين الإطارات الفاعلة التي تقدر حجم المسؤولية الملقاة عليها.

ولكي يستجيب هذا التكوين للحاجات الحقيقية للبلاد ينبغي أن تنعكس في الشخصية الجزائرية، وأن يصل إلى درجة من العمق يجعل الإطارات المتخرجة قادرة على إتقان العمل والتطور في المعارف.[43]

ولعل هذا ما بدى واضحا في سعي القائمين على تطوير منظومة التعليم العالي من خلال القانون التوجيهي 05/99 في العديد من مواده على غرار المادة 30 والتي تشير إلى انفتاح الجامعة وتخلصها من القيود عبر المساهمة داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاقحها.[44] كما تنص المادة 28 من ذات القانون على أنه يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني.[45] كما يؤكد المرسوم التنفيذي 279/03 في مادته السادسة، على أن الجامعة تسعى إلى المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وترقية الثقافة الوطنية ونشرها بواسطة تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافة الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.[46]

بالإظافة إلى العديد من القوانين والمراسيم الساعية لتطوير الجامعة، التي يسعى المشرع والقائم على الشأن العلمي في البلاد والفواعل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في عملية رسم السياسات العامة للبلاد إلى جعل الجامعة الجزائرية في مصاف الجامعات الراقية من حيث المدخلات والمخرجات، وتبوء مكانة ريادية في المجتمع وإثراء الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

الخاتمة:

تحتل الجامعة في الجزائر مكانة علمية تكاد تكون الأرقى بين مؤسسات التعليم العالي، ذلك لما تسخر به من إمكانيات بشرية وتقنية لا تتوفر في غيرها، فهي تحاول جاهدة تحويل مدخلاتها إلى مخرجات فاعلة مجتمعيا، قائدة سياسيا، رائدة اقتصاديا، متشبعة ثقافيا ومتميزة عالميا.

إلا أن هذا المنال تعترضه عوائق على مستوى الشكل والمضمون، فما رُسم من سياسات لتطوير قطاع التعليم العالي منذ وراثة التركة الفرنسية إلى غاية يوم الناس هذا لم تستطع المنظومة التعليمية التخلص بشكل نهائي من تراكمات الفرنسة في التسيير الإداري الهيكلي، ولا في المضمون العلمي وما يدرج من برامج ومواد علمية، فهي عبارة عن تقليد لا يراعي الخصوصية الهوياتية للجزائر، إظافة إلى أن جل الإصلاحات لم يُستشر فيها أهل الجامعة من مختصين وأكاديميين وعارفين بالشأن الجامعي، فأغلبها جاءت بارتجالية سياسية وفق توجهات وإملاءات داخلية وخارجية، زادت كلها في تراجع الرصيد المعرفي للطالب والأستاذ على حد سواء، واللذان يعتبران مخرجات العملية التعلمية الجامعية، فلم يقدموا للمجتمع المحلي الإظافة الملقاة عليهم ولا للمجتمع الدولي الجودة المطلوبة منهم.

فالجامعة الجزائرية بذلك لا هي طبقت القوانين والمراسيم الإصلاحية محليا، ولا هي اتبعت مقاييس الجودة المعمول بها عالميا، ودليل ذلك المراتب المتأخرة التي تسجلها الجامعات الجزائرية عربيا ودوليا.

لا تزال الجامعة الجزائرية بعيدة عن احتلال المكانة الأصيلة والدور الموكل إليها في المجتمع ما دامت سياساتها الإصلاحية ترسم من غير أهلها، والقرار ليس بيدها، فلا يجب على مؤسسة علمية راقية أن تُسيّس أو أن تكون فضاءً للصراع السياسي الأيديولوجي ولا حقلا للتجارب القانونية والقرارات الارتجالية.

الهوامش:

[1] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبة: **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 26

[2] رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي والتنمية**، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 158.

[3] العبادي هاشم فوزي:**إدارة التعليم العالي**، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيعالأردن، 2008، ص 26.

[4] قاسم حبيب جابر: **الجامعة و التنمية خدمات متبادلة**، مجلة الفكر العربي، عدد 98، بيروت، خريف 1999، ص 137

[5] رياض الزعل: **التعليم الجامعي و التنمية العلمية**، دراسات عربية، عدد 12، 1985، ص 131.

[6] عبد الله بوخلخال: **نظرة على التعليم العالي في الجزائر مسيرة وآفاق المستقبل**، يومية الخبر، العددان 2039-2040، أوت، 1997، ص 04.

[7] محمد البرعي وفاء: **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 300.

[8] بن علي أمحمد: **إدارة التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية تطبيقية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 80.

[9] مرسوم تنفيذي رقم 35/71، مؤرخ في 20 جانفي 1970، المتضمن ..... الجريدة الرسمية عدد سنة 1971

[10] محمود بوسنة، " **تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في التنمية – عرض التجربة الجزائرية** "، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، عدد 13، جوان 2000، ص11.

[11] بوفلجة غياث، التربية والتعليم فقي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992 ص 78-79.

[12] تركي رابح، " **تطور التعليم العالي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة**"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، دمشق،ا عدد 02، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ديسمبر 1984، ص 158.

[13] نيس سعيدة، **تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1998، ص ص 59-60.

[14] بن علي أمحمد، مرجع سابق، ص 112

[15] مرسوم تنفيذي رقم 253/98 مؤرخ في 17 أوت 1998، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتضمن القانون المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الجريدة الرسمية، عدد 60 1998/08/19، ص 4.

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 05/99، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، مؤرخ في 04 أفريل 1999، الجريدة الرسمية، عدد 24، 1999، ص 04.

[17] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50 سنة في خدمة التنمية، (1962–2000)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 23.

[18] بن علي أمحمد، مرجع سابق، ص 209.

[19] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم: 371/04، مؤرخ في 21 نوفمبر 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة، الجرية الرسمية، عدد 75، مؤرخ في 2004/11/24، ص 12.

[20] وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، 2004، ص ص 4،6

[21] المرجع نفسه، ص 6.

[22] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح 2007، ص 11.

[23] المرجع نفسه، ص 13

[24] برعودي، يسمينة، **التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة:** تكنولوجيا المعلومات دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة ماجستير، علم الاجتماع و الديموغرافية، باتنة، 2009 م.ص98 .

[25] حياة فرد، **تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2013/2003**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 125.

[26] OCDE. Enseignement supérieur pour la société de la connaissance : examen thématique de l'OCDE
sur l'enseignement supérieur. Paris: OCDE, 2008. p. 3-4

[27] اسكندر سكماكجي، **التعليم العالي الجزائري**، في ظل نظام (ل م د) بين واقع التدويل، وحتمية الخصوصية، ومطمح الجودة، (ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: التربية والتعليم في العالم الإسلامي: التجربتان الجزائرية والماليزية في الميزان، يومي 29/28 أفريل 2015، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر)، ص ص 4، 5.

[28] نصر الدين غراف، " **التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية** "، الجزائر، مجلة Revue de l'Information Scientifique et Technique، مجلد 19، العدد 02، ص 65.

[29] باسم علي خرسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيرورت لبنان، دار الفكر العربي، 2001، ص 19.

[30] لمياء السيد، **العولمة ورسالة الجامعة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص ص 59، 60.

[31] حامد عمار، في التنمية البشرية وتعلم المستقبل، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1999، ص 223.

[32] مصطفى محسن، **التربية وتحولات عصر العولمة**، مداخل النقد والاستشراف، ط 1، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005، ص 50.

[33] فيليب جي التباخ وآخرون، **توجهات في التعليم العالي**، الرياض، وزارة التعليم العالي (مركز البحوث والدراسات) 2010، ص 70.

[34] محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ص 280-281.

[35] صليحة رقاد، لعكاكزة ياسين، " **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**، تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية "، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي: تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف، الجزائر، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي 10 و 11 نوفمبر 2012، ص 28.

[36] لمياء السيد، مرجع سابق، ص 90.

[37] حامد عمار، **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، ط 1، مدينة نصر، مصر، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000 ص 110.

[38] Goy.Laudoyer, **La certification ISO.9000** : un moteur pour la qualité, Paris, France, édition d 'organisation, Troisième édition, Année 2000, p 56.

[39] محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، عمان، الأردن، دار اليازوري، 2005، ص 14.

[40] عمرو صفي عقلي، **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة**، وجهة نظري، ط 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 200، ص 17.

[41] بن ونيسة ليلى، **إقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، الجزائر، جامعة مصطفة اسطنبولي، معسكر، 20016، ص 115.

[42] شنان خديجة بلخيري مراد، " **معايير ضمان جودة التعليم العالي** – عرض لبعض النماذج العالمية– "، الوادي الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، عدد 24، ديسمبر 2017، ص ص 244-245.

[43] محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1989، ص 208.

[44] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 99/05، مرجع سابق، المادة 30، ص 07.

[45] نفس المرجع، ص 07.

[46] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم: 279/03، المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخ في: 24 أوت 2003، ص 05.